البحوث والدراسات

مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة

د. أحمد بن عبدالقادر القرني*

ملخص:

من مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات اهتمام القطاع الخاص عموماً بمصالح المجتمع وحاجاته إلى جانب اهتمامه بالمنتج وتحقيق العوائد والأرباح. يهدف هذا البحث إلى قياس مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومدى تأثير حجم رأس مال الشركة على مستوى الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول يتناول تصميم البحث؛ القسم الثاني خصص للحديث عن أدبيات البحث؛ أما القسم الثالث فخصص لاختبار فرضيات البحث وعرض النتائج. تمثل مجتمع البحث في جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة بسوق الأسهم السعودية، وبذلك يكون قوام العينة (١٥٨) مفردة، موزعة على (١٥) قطاعاً.

أظهر البحث أن المسؤولية الاجتماعية ما زالت غائبة لدى كثير من الشركات المساهمة العامة السعودية؛ حيث بلغ عدد الشركات التي لا تفصح عن برامجها وأنشطتها الاجتماعية (٨٥) من أصل (١٥٨) شركة في السوق السعودية وتمثل ما نسبته ٥٤٪ من إجمالي عينة البحث، وهذا يقود إلى الاعتقاد بعدم تبنيها أي برامج وأنشطة مجتمعية. كما أثبتت النتائج عدم وجود تأثير لحجم رأس المال على مستوى الإفصاح عن البرامج المجتمعية للشركات. وقد اختتم البحث بعدد من التوصيات، ومن ذلك إنشاء كيان مستقل يعنى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة.

* دكتوراه في المحاسبة، جامعة دندي، المملكة المتحدة، عام ٢٠٠٤، وأستاذ مشارك، كلية إدارة الأعمال، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

تمهيد:

أكد "صندوق النقد" الدولي في مناقشات جرت في الفترة بين ٥ و ١٨ من مايو ٢٠١٣م أن الاقتصاد السعودي من بين أفضل الاقتصاديات أداءً ضمن مجموعة العشرين[١] خلال السنوات الأخيرة. وتوقع التقرير الأخير الصادر عنه أن يحققَ القطاع غير النفطي نمواً بنسبة ٧,٦٪ خلال العام الجاري، على الرغم من أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ ٤,٤٪؛ نتيجة انخفاض متوقع في إنتاج النفط هذا العام مقارنة مع العام الماضي. إلا أن مستقبل النمو على المدى الطويل يعتمد على دعم دور القطاع الخاص من خلال الإصلاحات الهيكلية، بحسب توقعات مؤشرات الاقتصاد السعودي عام ٢٠١٣م.

وخلال العقدين الماضيين شهد الاقتصاد السعودي جملة من التطورات والأحداث، لعل أهمها: خصخصة القطاعات العامة، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتسهيل الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، وإنشاء الهيئات الإشرافية والرقابية المتخصصة كهيئة السوق المالية، وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، وإصدار المزيد من الأنظمة وزيادة مداخل الدولة من النفط. وثمة مظاهر أخرى شهدها الاقتصاد السعودي على قدر كبير من الأهمية، من ذلك التوسع الذي طرأ على عدد الشركات المساهمة التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام، وتنوع أغراضها وما ترتب على ذلك من تنامٍ في عدد قطاعات السوق، الذي تم إعادة هيكلته عام ٢٠٠٨م، على أساس النشاط الرئيسي للشركة، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الأخرى كتوظيف الأصول، ونسبة إيراد كل نشاط من إجمالي إيرادات الشركة. ومع الهيكلة الجديدة لقطاعات السوق والمؤشرات بلغ عدد

(١) مجموعة العشرين (G20): منتدى أسس سنة ١٩٩٩م بسبب الأزمات المالية في التسعينيات، وهي تضم اقتصاديات متقدمة وناشئة، وتمثل آلية حوار غير رسمية تعمل تحت نظام المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة.

الشركات المدرجة (١٥٨) شركة موزعة على (١٥) قطاعاً، بعضها قائم والآخر مستحدث[٢].

لقد صاحب هذا التطور والزيادة في عدد الشركات المساهمة العامة في المملكة تطور في وعي المجتمع، وظهور حاجات متجددة له تحتاج إلى تلمسها والوفاء بها؛ مما يعني عدم اقتصار اهتمام هذه الشركات على حملة الأسهم (المساهمين)، بل يمتد إلى مجموعة أخرى ذات صلة بالمنشأة كالعملاء والعاملين والموردين والمجتمع ككل.

ويعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات في الوقت الراهن، من أكثر الموضوعات إثارة ونقاشاً في وسائل الإعلام المتعددة، بل أصبح في الآونة الأخيرة عنواناً للمؤتمرات والندوات، ومجالاً للدراسات والأبحاث والشغل الشاغل لمنظمات الأعمال في مختلف البلدان: النامية منها والمتقدمة؛ الأمر الذي يشير إلى أهميته لجميع الأطراف، سواء كان ذلك قطاعاً عاماً أم خاصاً أم أفراداً. ومفهوم المسؤولية الاجتماعية مصطلح سام أصيل، يهدف إلى عودة الأخلاق للاقتصاد، والتوازن بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمؤسسات القطاع الخاص.

ولاستكمال هذا البحث فقد تم تقسيمه إلى ما يلي:

أولاً: تصميم البحث.

ثانياً: أدبيات البحث.

ثالثاً: اختبار الفرضيات وعرض النتائج.

خلاصة البحث والتوصيات.

المراجع.

(٢) يسيطر المتعاملون الأفراد على نحو ٩٣٪ من إجمالي التداولات اليومية للسوق، وتبلغ قيمتها السوقية نحو ٤٠٠ مليار دولار (الاقتصادية، ٢٠١٣م).

أولاً – تصميم البحث

مشكلة البحث:

يمكن عرض مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية:

١ – هل تقوم الشركات المساهمة العامة السعودية بالإفصاح المحاسبي عن بيانات تعكس تبنيها برامج للمسؤولية الاجتماعية؟

٢ – هل تتباين الشركات المساهمة العامة السعودية في مستوى الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لحجم رأس المال.

٣ – ما أكثر القطاعات إفصاحاً عن البرامج والأنشطة الاجتماعية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية وتنبع أهمية المسؤولية الاجتماعية من مقدار أهميتها للمجتمع. ومما يزيد من أهمية البحث محاولته الإجابة عن عدد من التساؤلات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في المملكة، في وقت تشير فيه بعض الإحصائيات إلى تنامي ظاهرة البطالة بين الشباب وبعض مؤشرات الفقر في بلد يعد من أغنى بلاد العالم من حيث موارده الطبيعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التحقق من مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة(٣)، ومدى وجود علاقة بين حجم رأس مال الشركة ودرجة الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية.

---

(٣) التنمية المستدامة :"Sustainable Development" هي التي تلبي احتياجات الحاضر من غير المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

نطاق البحث:

لا يتعرض البحث لمشكلة القياس المحاسبي والتحقق من نوعية المساهمة الاجتماعية وتصنيفها؛ حيث إنها تخرج عن نطاقه. وليس من أهداف البحث كذلك التأكد من فعالية البرامج المطبقة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

منهج البحث:

بالنظر إلى مشكلة البحث وأهدافه يقترح الباحث الاعتماد على المنهجين التاليين:

- المنهج الاستقرائي: حيث يتم قراءة ومراجعة ما ورد في الأدب المحاسبي عن موضوع البحث، ومن ثم الاستفادة منه في بناء مكونات البحث.
- المنهج الوصفي: حيث يتم جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن موضوع البحث وإخضاعها للتحليل.

مصادر بيانات البحث:

يعتمد هذا البحث بشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة المسجلة في السوق المالية السعودية والمتضمنة التقارير المالية لمجالس إدارات الشركات والقوائم الختامية لأعمال هذه الشركات على موقع السوق المالية السعودية (تداول) على شبكة الإنترنت، إضافة إلى التقارير الدورية والاتصالات المباشرة للباحث ببعض الشركات موضع البحث.

مجتمع البحث وعينته:

شمل مجتمع البحث جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة بسوق الأسهم السعودي حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٢م، ومن ثم فقد بلغت عينة البحث (١٥٨) شركة موزعة على (١٥) قطاعاً، وهي تمثل إجمالي الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية حتى تاريخ إعداد هذا البحث.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تتعلق بقياس مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات

المساهمة العامة المسجلة في السوق المالية السعودية عن برامجها الاجتماعية، وعليه سيتم صياغة الفرضية التالية:

- تفصح معظم الشركات المساهمة العامة المدرجة في قطاعات السوق المختلفة عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية. ويتكرر مضمون هذه الفرضية بعدد قطاعات السوق المختلفة.

الفرضية الثانية: تتعلق بقياس مدى تأثير حجم رأس المال على القيام بتبني برامج مجتمعية والإفصاح عن ذلك، وعليه سيتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات تعزى لمتغير رأس المال. ويتكرر مضمون هذه الفرضية بعدد قطاعات السوق المختلفة وتبعاً للنتائج.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاعات مجتمعة، تعزى لمتغير رأس المال.

ثانياً – أدبيات البحث

لمحة تاريخية:

يزخر الأدب الإداري والمحاسبي بالعديد من التعريفات لمصطلح المسؤولية الاجتماعية وهو الترجمة المختصرة CorporateSocial Responsibility (CSR). ومن أبرز التعريفات المتداولة والأكثر استخداماً بين الباحثين التعريفات الصادرة عن: المجلس العالمي للإعمال من اجل التنمية المستدامة، الاتحاد الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية، البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية، الغرفة التجارية العالمية. ويمكن إجمال وإيجاز معنى المسؤولية الاجتماعية للشركات بالقول: "هي ما يقوم به القطاع الخاص من تنمية مستدامة في خدمة المجتمع من خلال برامج وأنشطة اجتماعية (مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها)، يشاركه في ذلك أطراف أخرى كالحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد".

والمسؤولية الاجتماعية – كما تشير أدبياتها – عمل إنساني قديم قدم الإنسان (المنتج الحضاري) على سطح الأرض حيث تشكلت معه نشأة المجتمعات وظهور الأديان السماوية التي رسخت المفاهيم الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية. فجاء الإسلام – مثلاً – ليرسخ هذه المفاهيم ويقدم أنظمته للتعايش والتعاون مع الآخرين كأساس يضمن للإنسان الاستمرارية والبقاء، فركز على التكافل الاجتماعي بأشكاله المختلفة المتمثلة في الصدقات والزكاة والوقف.

ومع قيام الدول والحكومات باشرت بتقديم وتنظيم جميع الأشكال المختلفة من الخدمات التي تقدم للإنسان على امتداد قرون طويلة؛ من بناء المدارس والمراكز الصحية والمواصلات وغيرها من الخدمات الرئيسية التي يحتاجها الإنسان.

ومع تقدم الثورة الصناعية وبروزها، وهي التي مثلت الحدث الأهم في أوائل القرن العشرين في أوروبا واليابان، وما صاحب ذلك من تكتل لرؤوس الأموال الضخمة وانفصال للملكية عن الإدارة ومؤخراً العولمة وخصخصة العديد من القطاعات العامة والثورة في تقنية المعلومات وسيادة معايير الربحية كمقياس للنجاح، ظهرت مطالبات مجتمعية بأن يكون هناك دور للشركات في تنمية المجتمعات وتطورها، عندها بدأ تحول أدوار الدولة الحديثة من الناحية التنفيذية لتقديم الخدمة المباشرة إلى الناحية التنظيمية والتشريعية، وترك للقطاع الخاص تقديم هذه الخدمات نيابة عن الدولة ليقتصر دورها على الجوانب التنظيمية والتشريعية.

والمتتبع للتطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية للشركات يخلص إلى مرورها بالمراحل التالية:

الأولى – مرحلة تعظيم الأرباح (١٨٠٠–١٩٢٠م): كان هدف منظمات الأعمال هدفاً مادياً بحتاً يركز على الجانب الاقتصادي والأرباح دون الجانب الاجتماعي.

الثانية – مرحلة العناية بأصحاب المصالح (١٩٢٠–١٩٦٠م): تولدت بعض الضغوط من أصحاب المصالح على منظمات الأعمال بتجاوز الاهتمام بالجانب الاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي، ونتج من ذلك استجابة الشركات ومنظمات الأعمال؛ حيث بدأت تدرك أنها ليست وحدة اقتصادية فقط، مهمتها صنع النقود وتكديس الأرباح بل وحدة اقتصادية واجتماعية تؤثر وتتأثر بأطراف خارجية أخرى.

الثالثة – مرحلة المسؤولية الاجتماعية للشركات (١٩٦٠–٢٠٠٠م): وفيها ظهر المفهوم الجديد للمسؤولية الاجتماعية، الذي يقوم على أساس أن الشركات وحدات اقتصادية اجتماعية، هدفها الأساسي مصلحة المجتمع وأن الأرباح المتحققة وسيلة لتحقيق تلك الأهداف. وقد ترسخ لدى رجال الأعمال أن نجاحهم يعتمد أولاً على ما ستقدم مشروعاتهم للمجتمع.

الرابعة – مرحلة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع (٢٠٠١م–الحاضر): تزايدت المطالبة بالقيام بأنشطة للمسؤولية الاجتماعية، وخاصة المشروعات الربحية التي تحصل على أرباحها من المجتمع الذي تعمل به. وأدركت الشركات أهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال تحديد الرؤى الاستراتيجية وإيضاح دورها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وترتب على ذلك بعض المناشط الرسمية والدولية في بلورة مبادئ عامة للمسؤولية الاجتماعية.

نماذج المسؤولية الاجتماعية:

تشير أدبيات البحث إلى وجود نموذجين للمسؤولية الاجتماعية؛ الأول يمثله المفكرون الكلاسيكيون بزعامة عالم الاقتصاد الأمريكي ملتون فريدمان Milton Friedman الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٧٦م، وملخص ما يقول أن الوظيفة الأساسية لمنظمات الأعمال هي تعظيم الربح والعوائد وعدم الصرف على أي أنشطة اجتماعية؛ لأنها تؤدي إلى إهدار أرباح حملة الأسهم (shareholders أو Stockholders). والاعتقاد بأن تعظيم قيمة الأسهم هو الذي يخدم الصالح الاجتماعي العريض. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن

الصرف على الحالات الاجتماعية يؤدي إلى الزيادة في تكلفة الإنتاج وربما يتسبب في إقصاء الهدف الرئيس للمنظمة وهو تحقيق الأرباح. فضلاً عن ذلك فإن القائمين على الشركة لا يمتلكون الخلفية الكافية في إدارة البرامج الاجتماعية.

والنموذج الثاني على النقيض من الأول؛ حيث يرى أن على منظمات الأعمال أن تتبنى دوراً أكبر في الجوانب الاجتماعية وأن تنفق بسخاء على أنشطة المجتمع ورفاهيته. ومن أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه أستاذ إدارة الأعمال المعروف إدوارد فريمان Edward Freeman والعالم الاقتصادي الأمريكي باول ساموبلسون Paul Samuelson الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. وبحسب هذا المنظور يجب على منظمات الأعمال أن لا ينحصر دورها في تعظيم الأرباح للمساهمين بل أن تراعي – وبشكل واسع – مصالح جميع الأطراف. كما يجب أن تحل مشكلات تسببت في حدوثها مثل استنزاف الموارد والتلوث وأن تتصرف كمواطن عادي ملتزم بما تمليه قواعد المواطنة الحقة. وتبعاً لهذين النموذجين انقسم المهتمون بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في آرائهم بين مؤيد ومعارض على نحو ما يبين الجدول (١).

الجدول (١)

المؤيدون والمعارضون لتبني برامج للمسؤولية الاجتماعية للشركات

مؤيدون للمسؤولية الاجتماعية	معارضون للمسؤولية الاجتماعية
– منظمات الأعمال تخلق مشكلات ويجب أن تحلها.	– عدم وجود خبرة لإدارة البرامج الاجتماعية.
– منظمات الأعمال هي مواطنون اعتباريون في المجتمع.	– يمكن أن تعطي المنظمات قوة تأثيرية أكبر في المجتمع.
– لدى منظمات الأعمال موارد ضخمة.	– تخلق تضارب مصالح كبيراً وصراعاً.
– تحسين صورة المنظمة في المجتمع وتقليل التدخل الحكومي.	– تقلل من أرباح المساهمين وتزيد تكاليف الإنتاج.
– منظمات الأعمال شريك مهم مع الحكومة والمجتمع بشكل عام.	– صعوبة المساءلة القانونية عن الجوانب الاجتماعية – بسبب عدم وجود معايير دقيقة لتفعيل الأداء الاجتماعي.

المصدر: العامري والغالبي (٢٠٠٥م).

الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية:

في يناير من عام ١٩٩٩م، وخلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة دولية سميت بالاتفاق العالمي أو الكوني (GLOBAL COMPACT)، ودعت بمقتضاها إلى تفعيل دور القطاع الخاص في المجتمع؛ حيث شكلت نقلة نوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد تم الإعلان النهائي عن هذا الاتفاق في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ يوليو ٢٠٠٠م، وهو يمثل مبادرة متعددة الأطراف تم إيجازها في عشرة مبادئ، موزعة على أربعة أقسام، على نحو ما هو مبين في الجدول (٢).

الجدول (٢)
المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية

حقوق الإنسان	معايير العمل	المحافظة على البيئة	مكافحة الفساد
١- دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.	٣- احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساهمة الجماعية.	٧- تشجيع اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.	١٠- مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوى.
٢- التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.	٤- القضاء على جميع أشكال الإلزام والعمل الإجباري.	٨- الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.	
	٥-القضاء على عمالة الأطفال.	٩- التشجيع على تطوير التكنولوجيا الصديقة للبيئة ونشرها.	
	٦- القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.		

منظمة الأيزو (ISO):

أصدرت المنظمة(٤) معيارها (ISO 26000) في أكتوبر ٢٠١٠م، وهو مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية بهدف تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيزها. وخلاصة هذه المواصفة أنه يمكن استخدامها كخريطة طريق في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى القطاع العام أم الخاص. يحدد البند الرابع من المواصفة سبعة مبادئ، يجب على كل منشأة أن تقوم بتطبيقها على سياستها وأنشطتها مع احترام العوامل الدينية والثقافية عند التطبيق:

- مبدأ القابلية للمسألة Principle of accountability
- مبدأ الشفافية Principle of transparency
- مبدأ السلوك الأخلاقي Ethical behavior
- احترام مصالح الأطراف المعنية Respect for stakeholder interests
- احترام سلطة القانون Respect for the rule of law
- مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك Respect for international norms of behavior
- مبدأ احترام حقوق الإنسان Respect for human rights

وهذه المواصفة تشجع كل المؤسسات والشركات لأن تكون أكثر مسؤولية نحو مجتمعاتها من خلال آليات المواصفة والأخذ في الاعتبار توقعات الشركاء والالتزام بالقوانين السارية واحترام السلوك العالمي المعتاد. وبحسب المنظمة فهي مواصفة لا تتصادم مع ما تقوم به الحكومات من واجبات، كما أنها مواصفة

(٤) تعتبر من أبرز المنظمات العالمية التي تقوم بإعداد المواصفات القياسية التي يتطلبها السوق والمجتمع. بدأت عملها في ٢٣ فبراير ١٩٤٧م، وقد أصدرت العديد من المواصفات القياسية العالمية، كان أولها في عام ١٩٥١م، ومنها سلسلة المواصفات القياسية لنظم إدارة الجودة ISO 9000، وسلسلة المواصفات القياسية لنظم إدارة البيئة ISO 14000.

اختيارية، وهي في الوقت الراهن ليست لأغراض الترخيص بل إنها لا تعتبر مستنداً قانونياً لأي إجراءات قضائية مهما كانت. شارك في إعداد هذه المواصفة عدد من الخبراء يمثلون فئات مختلفة، وقد تم مراعاة عامل الجغرافيا والجنس والموازنة بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نمواً.

وإلى جانب الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية الصادر عن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للمعايير "ISO"، هناك عدد من المنظمات الدولية التي لها علاقة بتكوين القوانين و المعايير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي – على سبيل المثال لا الحصر –: المنظمة الدولية للتجارة "WTO"، المنظمة الدولية للعمل "International labor Organization"، المنظمة الدولية للتعاون الدولي والتنمية "OECD" والمبادرة الدولية للتقارير "Global Reporting Initiative".

الدراسات السابقة:

تعود البدايات الأولى للحديث عما يعرف اليوم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تاريخ الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية (Carroll, 1999). وعلى امتداد هذا التاريخ وجد عدد من الدراسات والرسائل العلمية وأوراق العمل والمقالات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية. وفيما يلي أهم تلك الأبحاث بإيجاز:

على مستوى المملكة:

تعتبر دراسة (التويجري، ١٩٨٢م)، التي أعيد نشرها في عام ١٩٨٨م من أقدم الدراسات العربية حول موضوع البحث، وهدفت إلى دراسة مدى توافر المسؤولية الاجتماعية في الهيكل الإداري في المنشآت السعودية؛ من حيث النشاطات الاجتماعية للشركة ومدى مساهمتها في توفير التسهيلات لموظفيها ولاسيما السكن والمحافظة على البيئة إلى جانب الأماكن الترفيهية، وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة. استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة، بلغت (١١٠) من منشآت القطاع الخاص. وقد توصلت إلى

ضعف المشاركات والمساهمات في هذا الجانب، وعدم تجاوب الشركات مع المجتمع في تلبية احتياجاته.

وهدفت دراسة (التركستاني، ١٩٩٥م) إلى التحقق من مدى تطبيق الإدارة في القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية، وقد بلغت عينة الدراسة (٣٥٢) شركة سعودية. أشارت الدراسة إلى وجود خلاف حول المسؤولية الاجتماعية لدى المسؤولين عن هذا النشاط، وحددت ثلاثة مفاهيم للمسؤولية الاجتماعية هي: المفهوم الاجتماعي، والمفهوم الديني، والمفهوم الإداري أو الاقتصادي. وبينت الدراسة أن هناك ارتباطاً بين حجم الشركة ومدى قيامها بمهام المسؤولية الاجتماعية؛ أي عندما تكون الشركة ذات مركز مالي قوي فإن ذلك يزيد من ممارستها لمهام المسؤولية الاجتماعية.

ومن الرسائل العلمية رسالة ماجستير أجريت في جامعة الملك عبد العزيز (القحطاني، ١٩٩٦م). وشملت دراسة نظرية لموضوع المسؤولية الاجتماعية من حيث مفهومها ومجالاتها، والمحاسبة عنها، كما تضمنت دراسة تطبيقية تمثلت في فحص للتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة موضوع البحث للوقوف على مدى الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في هذا التقرير، ومجالات هذا الإفصاح ونطاقه وأشكاله. توصلت هذه الدراسة الميدانية إلى أنه على الرغم من كبر نسبة عدد الشركات (٦٤ في المائة) من مجتمع الدراسة التي أفصحت بشكل ما عن معلومات يمكن اعتبارها معلومات اجتماعية فإن هذا الإفصاح كان محدوداً للغاية.

وقدم (السحيباني، ٢٠٠٩م) ورقة عمل عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية. اشتملت على أربعة أقسام تعنى – على التوالي – بظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والدور التنموي للشركات، وتطبيقات ونماذج من السعودية، وخاتمة لخص فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها، منها: ضعف محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية في المملكة، ضعف الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة في ظل غياب كبير

لمبادرات القطاع الخاص وغياب التقييم والدراسات المتخصصة عن تأثر البيئة والمجتمع على قطاع الأعمال، واختتمت الورقة بعدد من التوصيات، منها إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول المسؤولية الاجتماعية.

وفي ورقة عمل أخرى استعرض (الحارثي، ٢٠٠٩م) تجربة المملكة في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرض للإطار الاجتماعي والاقتصادي وإعطاء نبذة مختصرة عن موقع المسؤولية الاجتماعية في دائرة اهتمام القطاع الحكومي والخيري مع استعراض تجربة الغرفة التجارية بالرياض والقطاع الخاص. كما استعرضت الورقة بعضاً من التجارب العملية في أداء المسؤولية الاجتماعية في عدد من الشركات الكبرى في المملكة. انتهت الورقة بتقديم عدد من المقترحات لتفعيل أداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية.

وبحث (الغامدي، ٢٠٠٩م) في التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة. بدأت الدراسة بمناقشة لأهم الأزمات البيئية التي لازمت نموذج الحداثة التنموي، وناقش وجهات النظر المختلفة والمتباينة حيال تعريف مفهوم التنمية المستدامة. وتناولت الدراسة أهم الاتجاهات الرئيسة ضمن نموذج التنمية المستدامة، واختتمت الدراسة بتأكيد أن التنمية المستدامة قد أصبحت تمثل ضرورة لبقاء كل من الإنسان والبيئة.

وأجرى (الزهراني، ٢٠١٠م) دراسة هدفت إلى تأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في المجتمع السعودي وتتبع مفهوم المسؤولية الاجتماعية في صدر الإسلام وظهوره في المجتمع الغربي. من استنتاجات الدراسة مراعاة الإسلام لمصلحة الفرد والمجتمع، ونادى بمجموعة من المبادئ التي دعت إليها النظريات الغربية بعد ذلك بقرون في محاولة منها لرد الحقوق المسلوبة من الإنسان إلى الإنسان. قدمت الدراسة عدداً من التوصيات، منها قيام الإعلام المقروء والمرئي والمسموع بدوره في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

وأجرت الغرفة التجارية بالرياض (مجلس الغرفة التجارية، ٢٠١٠م)

دراسة حول واقع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بمدينة الرياض، أتت في (٤) أبواب، واحتوت على (١١) فصلاً. وقد خصصت الدراسة الباب الأول للحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كمدخل للتنمية المستدامة، والثاني تناول الاحتياجات التنموية في المجتمع السعودي، والثالث خصص للحديث عن الدراسة الميدانية لعينة من ذوي العلاقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، أما الرابع فكان عن نتائج الدراسة الميدانية لعينة المستفيدين من خدمات وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. خلصت الدراسة إلى تقديم بعض الأسس التي يبنى عليها ترتيب أولويات عمل برامج المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي، منها: الاستمرار في سياسة التوظيف والتدريب والتأهيل ودعمها، دعم برامج المشاريع الصغيرة، الاستمرار في دعم الجمعيات الخيرية، دعم برامج الأسر المنتجة، تقديم برامج لتشجيع الأسر الفقيرة، توجيه برامج للعناية الصحية وخاصة للأطفال، المساهمة في توفير مياه الشرب الآمنة لجميع المواطنين، توجيه برامج للحفاظ على الموارد البيئية، المساهمة في إعادة تأهيل المواطنين في الأحياء الشعبية، ثم توجيه برامج داخلية للارتقاء بالمستوى المعيشي لموظفي الشركات على المستوى الاجتماعي والصحي والثقافي.

وفي دراسة ميدانية مشابهة أجراها (القرني، ٢٠١٠م)، وتناول فيها المسببات التي تؤدي بالشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية إلى عدم الإفصاح وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات. تم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات المطلوبة، ووزعت على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي ومكاتب المحاسبة والمراجعة المرخصة. وقد خرجت الدراسة بعدد من الأسباب، من ضمنها حداثة اللائحة وعدم النص على عقوبة في حالة عدم التطبيق لبنود اللائحة.

المستوى العربي:

من أبرز الدراسات العربية التي تناولت المسؤولية الاجتماعية دراسة (الغالبي والعامري، ٢٠٠٥م)، التي انصب الاهتمام فيها على دراسة العلاقات

الممكنة بين المسؤولية الاجتماعية وشفافية نظام المعلومات في المنظمة. تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العربية العاملة في البيئة الأردنية وخاصة في مدينة عمان. تم اختيار عينة تمثلت في (٧) مصارف، وقد تم اختيار (٦٣) فرعاً تمثل ما نسبته (٤١,٧٪) من العدد الكلي لهذه المصارف. استخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد حللت البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وخرج الباحث بعدد من الاستنتاجات، منها ضرورة وأهمية إدراك دور المسؤولية الاجتماعية في تطوير المنظمات ووعيها بدورها الجديد في ظل نظام اقتصادي منفتح عالمياً يتجه لتحميل المنظمات مسؤوليات كبيرة، تخلت عنها الدولة نتيجة لعمليات الخصخصة. كما ظهر أن نمط تحمل المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الأردنية هو النمط المتوازن باستثناء مصرف تبنى النمط الاجتماعي ومصرف تبنى النمط الاقتصادي. واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها ضرورة زيادة وعي المصارف والمنشآت الأخرى بأهمية المسؤولية الاجتماعية.

وقام (جربوع، ٢٠٠٧م) بدراسة استهدفت تعرف مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها، متخصصة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في فلسطين. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري، وزعت على (٧٠) من المديرين الماليين ومحاسبي الشركات. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جمعيات المحاسبة والمراجعة في فلسطين. وقد اختتم الباحث الدراسة بعدد من التوصيات، من شأنها النهوض بالمسؤولية الاجتماعية في فلسطين.

وفي دراسة على شركة الاتصالات الأردنية قدمها (العناتي، ٢٠٠٩م) للمشاركة في المؤتمر الدولي السابع المنعقد في الفترة ١٠-١١/ ٢٠٠٩ م، هدف فيها إلى قياس الدور الذي تؤديه شركات الاتصالات الأردنية من هواتف أرضية ثابتة وخلوية متنقلة في تنمية مجتمعها المحلي ومساهمة هذه الشركات في توفير

فرص العمل للمحتاجين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل البيانات التي توافرت بوساطة المقابلات الشخصية والدراسة المتفحصة لتقارير محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات الأردنية. ومن ضمن ما توصلت الدراسة إليه أن شركات الاتصالات الأردنية تسهم في تنمية مجتمعها المحلي.

وقامت (أنور، ٢٠١٠م) باستعراض عدد من النقاط المهمة بالمسؤولية الاجتماعية مع التركيز على إطارها التشريعي والاقتصادي في مصر، إلى جانب التعرض للمسؤولية الاجتماعية في حالة الركود الاقتصادي. كما استعرضت الدراسة عدداً من التجارب الناجحة لبعض الشركات الرائدة في مصر في مجال المسؤولية الاجتماعية، ومن ذلك بروكتل و كامبل و ميدي كير. وقد توصلت إلى أن تحقيق التكامل بين المسؤولية الاجتماعية للشركة وأهدافها التسويقية في أوقات الأزمات والركود الاقتصادي يقود إلى العديد من النتائج، منها ضغط النفقات الدعائية، وتقليل تكاليف التشغيل والهدر، وتعزيز موقف الشركة لدى المستهلك، وتحسين سمعتها، ومن ثم يزداد إقبال المستهلك على السلع والخدمات التي تقدمها، ويزداد حجم مبيعاتها وأرباحها.

وأجرى (الفرح و الهنداوي، ٢٠١١م) دراسة هدفت إلى دراسة مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧ م و ٢٠٠٨م، ومعرفة أثر كل من حجم الموجودات وحجم المبيعات في درجة الإفصاح. شملت عينة الدراسة (٧٢) شركة صناعية من أصل (٨٩) شركة صناعية. وأظهرت النتائج تباين الشركات في الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية. كما أنه لم تتجاوز النسبة المئوية للإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (٤٣٪) لعامي الدراسة، وكذلك عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم الموجودات وحجم المبيعات في مستوى الإفصاح الاجتماعي.

دراسات أجنبية:

من الدراسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية دراسة كارول (Carroll, 1991)، وقد قسم المسؤولية تجاه أصحاب المصالح إلى أربعة أقسام،

أصبحت تعرف – فيما بعد – بهرم كارول (CARROLL) للمسؤولية الاجتماعية؛ حيث وضعها بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها. فهناك المسؤولية الاقتصادية، ويقصد بها أن تكون منظمة الأعمال منتجة وتحقق المصلحة لحملة الأسهم بما في ذلك الأرباح والفرص الوظيفية للأفراد وتحقيق موقف تنافسي قوي والعمل بكفاءة عالية. في حين تمثل المسؤولية القانونية التزام المنظمة بإنجاز المسؤوليات القانونية وفق الأنظمة المحددة بما لا يقل عن الحد الأدنى لذلك. أما المسؤولية الأخلاقية فيقصد بها الالتزام بالتوقعات الأخلاقية للمجتمع ولو لم تكن مدونة وعدم انتهاك مبادئ الأخلاق والعدالة والنزاهة إلى جانب احترام الفرد والوقاية من الحيف والظلم الاجتماعي. أما المسؤولية الخيِّرة فتمثل إقراراً طوعياً من المنظمة في المساهمة في رفاه المجتمع ومكافحة الفقر والأمية والوقاية من الأمراض.

وأتت دراسة دايجكين (Dijken, 2007) لتقدم تحليلاً لتأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على قيم الأوراق المالية في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الجانب. ولتحقيق هذا الهدف اختيرت (٩٠) شركة من الشركات المدرجة في مؤشر داو جونز كعينة لهذه الدراسة، وتم قياس أداء أسهم هذه الشركات باستخدام عدد من المتغيرات. وأوضحت الدراسة أن الشركات التي تحركها قيم المسؤولية الاجتماعية تفوقت بشكل واضح على تلك التي لا تتبنى مثل هذه القيم على مدى فترات طويلة من الزمن، مع مخاطر منخفضة إلى حد معقول.

كما أجرى لي وآخرون (Lee et al., 2009) دراسة على أفضل (١٠٠) شركة للتجزئة في الولايات المتحدة لقياس مدى اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، وقد تم استعراض صفحات الويب للشركات باستخدام محتوى تحليل الإجراء. ذكر ما يزيد قليلاً على النصف من (١٠٠) شركة مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات سواء في بيانات منفصلة أو جزءاً لا يتجزأ من البيانات المهمة. وتشير النتائج إلى أنه ينبغي أن تشارك شركات التجزئة أكثر في توصيل اهتماماتها عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على مواقعها على

الإنترنت على الرغم من أن الدراسات السابقة أظهرت أن أغلبية الشركات الكبيرة (٥٠٠) تستخدم المواقع على الإنترنت لتعزيز بعض جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وأجرى أوينو وآخرون (Oeyono et al., 2011) دراسة على (٥٠) شركة في إندونيسيا هدفت إلى التحقق من مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات والعلاقة بين مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية. وقد تم اختيار المبادئ التوجيهية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) لهذه الدراسة لاستخدامها كأساس لقياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأظهرت هذه الدراسة أن الشركات الإندونيسية هي بالفعل على بينة من الطلبات المتزايدة وتقديم معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات لأصحاب المصلحة في الاقتصاديات الناشئة. كما بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

كما هدفت دراسة حديثة لفريمان و حاسناوي (Freeman & Hasnaoui, 2011) إلى الكشف عن التعريفات للمسؤولية الاجتماعية في عالم الإنترنت في أربع دول، هي المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة وكندا، والبحث عن توافق في الفهم والآراء وإطار عالمي لتعزيز تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطبيقها. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الهيئات داخل البلدان محل الدراسة وبينها لا يوجد لديها أي تعريف واضح للمسؤولية الاجتماعية، في حين أن هناك بعض أوجه التشابه، كما أن هناك اختلافات كبيرة حول هذا المفهوم لابد من معالجتها.

التعليق على الدراسات السابقة:

تباينت الأبحاث السابقة، خاصة في أهدافها وأسلوب تناولها لموضوع البحث؛ فمنها ما تمحور حول التعريف بالمسؤولية الاجتماعية والتأصيل لها والبعض استهدف معرفة مدى قيام منظمات الأعمال بتبني برامج للمسؤولية الاجتماعية وهياكل إدارية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وأخرى هدفت إلى دراسة العلاقة بين ربحية الشركة والمسؤولية الاجتماعية، منها ما تناول أثر

بعض العناصر على تبني الشركة لبرامج وأنشطة مجتمعية. ويتفرد هذا البحث عما سبق في بعض الجوانب، منها استخدام أسلوب المسح الشامل، على خلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت على أسلوب العينات ومدى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم رأس المال في مستوى الإفصاح الاجتماعي للشركات. وأخيراً تميز هذا البحث بالكشف عن الشركات التي تقوم بالإفصاح بشكل واضح ومستقل في التقارير المالية من تلك التي تمارس الإفصاح بشكل عرضي في ثنايا تقاريرها المالية. وأخيراً، ومما يحسب لهذا البحث حداثته مقارنة ببعض الأبحاث المشابهة السابقة التي أجريت على مستوى المملكة.

ثالثاً – اختبار الفرضيات وعرض النتائج

تم تخصيص القسم الثالث من البحث لاختبار الفرضيات وعرض النتائج بحسب قطاعات السوق. وكما أشير في المقدمة يهدف هذا البحث إلى التحقق من مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي ومدى وجود علاقة بين حجم رأس مال الشركة ودرجة الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية. ولتحقيق أهداف البحث سيتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:(٥)

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الحسابي المرجح.
- اختبار One-Sample T Test عند مستوى المعنوية: α = ٠,٠٥ لمعرفة مدى إفصاح القطاعات عن برامجها لخدمة المجتمع.
- اختبار Independent-Samples T Test عند مستوى معنوية α = ٠,٠٥ لقياس مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال. وللتحقق من هذه الفرضية يتم احتساب الوسيط لرؤوس الأموال في كل قطاع، واعتبار هذه القيمة

(٥) يحتوي ملحق البحث على ملخص بالتكرارات والنسب المئوية للبحث.

نقطة قطع لرأس المال، على أساسها يتم تكوين مجموعتين للإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال.

قطاع المصارف والخدمات المالية:

يعد قطاع المصارف والخدمات المالية من أنشط القطاعات في السوق المالية السعودي، وجميع شركاته تعمل في المجال المصرفي والبنوك، وعددها (١١) شركة ومصرفاً، برأس مال سعودي مائة في المائة أو مختلط مع بنوك خارجية. كما يعد من أكبر قطاعات السوق من حيث أرباحه السنوية؛ نظراً للدعم الذي يجده من السلطات النقدية في المملكة وعدم فتح أبواب المنافسة لفترة طويلة، إضافة إلى اتجاه الحكومة إلى توجيه كثير من تعاملاتها مع موظفيها من خلال البنوك(٦).

تشير النتائج الإحصائية في الجدول (٣) إلى أن قيمة P.value = ٠,٠٢٦، وهي أقل من قيمة (α = ٠,٠٥)، وعليه فإن هذه النتيجة تدعم الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع المصارف والخدمات المالية المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية". وقد بلغ عدد الشركات التي تمارس الإفصاح عن برامجها وأنشطتها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل في تقاريرها المالية أو من خلال مواقعها الإلكترونية (٩) شركات من أصل (١١) شركة ومصرفاً، وبأهمية نسبية تبلغ ٨١,٨٠٪.

الجدول (٣)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع المصارف والخدمات المالية.	١,٦٤	١٠	٢,٦٠٩	٠,٠٢٦

(٦) في ظل هذه الامتيازات يحق طرح السؤال التالي: هل يتناسب دور البنوك الاجتماعي مع المكاسب الكبيرة لهذا القطاع؟

وللتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال يبين الجدول (٤) أن قيمة p-value = ٠,٩٠٠، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وهذا يعني أن مستوى الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية في قطاع المصارف والخدمات المالية لا يكون بسبب ارتفاع رأس المال أو انخفاضه؛ مما يعني رفض الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (٤)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠)	٦	١,٦٧	٠,٨١٦	٠,١٢٩	٩	٠,٩٠٠
منخفض (< ٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠)	٥	١,٦٠	٠,٨٩٤			

قطاع الصناعات البتروكيماوية:

يعد القطاع البتروكيماوي من القطاعات المهمة للاقتصاد الوطني في المملكة. ويبلغ عدد الشركات المدرجة ضمن هذا القطاع (١٤) شركة مساهمة، وتشكل نسبة مساهمة القطاع ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، في حين يمثل نسبة ٣٤٪ من قيمة السوق المالية السعودية، فيما تمثل شركة سابك وحدها نسبة ٢٢٪ من مؤشر تداول لجميع الأسهم، وهي أضخم شركة من حيث القيمة السوقية في سوق الأسهم السعودية، وأكبر منتج للبتروكيماويات في العالم، وتمتلك الحكومة في الوقت الحاضر ٧٠٪ من أسهم[٧].

(٧) من موقع للإنترنت.

تشير نتائج الدراسة في الجدول (٥) إلى أن قيمة P.value = ٠,٠٠٠، وهي أقل من قيمة (α = ٠,٠٥)، لذلك نقبل الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع الصناعات البتروكيماوية المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية"؛ حيث إن (٩) شركات من هذا القطاع تفصح عن برامجها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل، وهي تمثل نسبة ٦٤,٠٠٪.

الجدول (٥)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع البتروكيماويات	١,٢٩	١٣	٤,٨٣٧	٠,٠٠٠

وللتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال يبين الجدول (٦) أن قيمة p-value = ٠,٦١١، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وهذا يعني أن مستوى الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية في قطاع البتروكيماويات لا يتأثر بحجم رأس المال. ومن ثم يتم رفض الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (٦)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٤٠٨٣٣٣٠٠٠٠)	٧	١,١٤	١,٠٦٩	-٠,٥٢٢	١٢	٠,٦١١
منخفض (< ٤٠٨٣٣٣٠٠٠٠)	٧	١,٤٣	,٩٧٦			

قطاع الإسمنت:

يعد قطاع الإسمنت من أكثر القطاعات نشاطاً في السوق السعودي، ويعد الاستثمار فيه من الاستثمارات الناجحة نتيجة لهوامشه الربحية العالية التي ربما لا تتحقق في أي أصول استثمارية أخرى، بما في ذلك أسهم القطاع المصرفي وقطاع الصناعات البتروكيماوية نتيجة للدعم الحكومي ولانخفاض المصروفات التشغيلية ولقوة الطلب على مادة الإسمنت.

وبالنظر إلى الجدول (٧) نجد أن قيمة P.value = ٠,٠٠١، وهي أقل من قيمة (α = ٠,٠٥)، لذلك نقبل الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع الصناعات البتروكيماوية المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية"؛ حيث تبين أن (٨) شركات من قطاع الإسمنت تفصح عن برامجها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل، وتمثل ٦٦,٧٠٪. في حين لا تقدم (٥) شركات من القطاع أي إفصاح عن برامجها الاجتماعية وتمثل ٣٣,٣٠٪، منها ثلاث شركات مدرجة حديثاً في القطاع؛ شركة إسمنت نجران؛ حيث طرح ٥٠٪ من أسهمها للاكتتاب العام خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ م، وبدأ تداول أسهم الشركة في ١٢ مايو ٢٠١٢م. وشركة إسمنت المدينة؛ حيث طرحت ٩٤,٦ مليون سهم من أسهمها للاكتتاب العام، تمثل ٥٠٪ من رأس المال، وبدأ تداول أسهمها في ١٣ أكتوبر ٢٠١٢م، بالإضافة إلى إسمنت الشمالية التي تم طرحها للاكتتاب العام مؤخراً، وتم إدراجها وبدأ التداول على أسهمها بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥م، وبإدراجها يصل عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع إلى (١٣) شركة.

الجدول (٧)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسمنت.	١,٣٣	١١	٤,٦٩٠	٠,٠٠١

وبملاحظة النتائج في الجدول (٨) نجد أن قيمة p-value = ١,٠٠، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وهذا يدل على أن الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية في قطاع الإسمنت لا يكون بسبب ارتفاع رأس المال أو انخفاضه، ومن ثم فإن هذه النتائج تقودنا إلى رفض الفرضية التي مفادها: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (٨)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ١٠١٥٠٠٠٠٠٠)	٦	١,٣٣	١,٠٣٣	١,٠٥٤	٠,٠٠	١,٠٠
منخفض (< ١٠١٥٠٠٠٠٠٠)	٦	١,٣٣	١,٠٣٣			

قطاع التجزئة:

يتكون من (٨) شركات تبيع منتجاتها بشكل مباشر للمستهلكين عن طريق متاجر التجزئة، مثل: الهايبرز، السوبر ماركت، الأسواق التجارية، المعارض، وحتى المحال الصغيرة، التي توفر السلع والاحتياجات الضرورية والكماليات. وبحسب محللين يعتبر مستوى ربحية شركات التجزئة المدرجة في السوق المالية السعودية منخفضاً نسبياً مقارنة بباقي القطاعات الأخرى في السوق بسبب تدني هامش الدخل إلى حد ما.

وتوضح النتائج في الجدول (٩) أن قيمة P.value = ٠,٢٢٣، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وبناء على هذه النتيجة فإنه لا يمكن قبول الفرضية التي تنص على ما يأتي: "تفصح معظم شركات قطاع التجزئة المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية"؛ حيث نجد (٣) شركات

فقط من قطاع التجزئة تفصح عن البرامج الاجتماعية وبأهمية نسبية مقدارها ٣٠,٠٠٪.

الجدول (٩)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع التجزئة.	٠,٦٠	٩	١,٣٠٩-	٠,٢٢٣

كما تبين نتائج التحليل في الجدول (١٠) أن قيمة p-value = ٠,٥٤٥، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وهذا يدل على أن الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية في قطاع التجزئة لا يكون بسبب ارتفاع رأس المال أو انخفاضه. ومن هذه المعلومة يمكن الوصول إلى قناعة بعدم صحة الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (١٠)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٣٧٥٠٠٠٠٠٠)	٥	٠,٨٠	١,٠٩٥	٠,٦٣٢	٨	٠,٥٤٥
منخفض (< ٣٧٥٠٠٠٠٠٠)	٥	٠,٤٠	٠,٨٩٤			

قطاع الطاقة والمرافق الخدمية:

يتكون هذا القطاع من شركتين فقط، هما شركة الغاز والتصنيع، والشركة السعودية للكهرباء التي تعتبر الشركة الكبرى في السوق من حيث حجم رأس

المال، وقد حصلت على الترتيب الثالث ضمن أكبر ١٠٠ شركة سعودية لعام ٢٠١٢م بعد شركة سابك وشركة الاتصالات السعودية. وبحسب التقارير المالية للشركتين يتضح اهتمامهما بالمسؤولية الاجتماعية وتقديم الإفصاح المحاسبي والمستقل عن ذلك في تقاريرهما المالية السنوية.

ومما يؤكد النشاط الاجتماعي لهاتين الشركتين معطيات الجدول (١١)؛ حيث إن المتوسط الحسابي المرجح يساوي (٢,٠٠)؛ أي أن جميع شركات القطاع تقوم بالإفصاح عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية بنسبة ١٠٠,٠٠ في المائة. ومن ثم فإن هذه النتيجة تقود إلى قبول الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع التجزئة المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية".

الجدول (١١)
المتوسط الحسابي المرجح

المحور	المتوسط المرجح
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع الطاقة والمرافق الخدمية.	٢,٠٠

قطاع الزراعة والصناعات الغذائية:

يضم قطاع الزراعة والصناعات الغذائية (١٦) شركة، يأتي على رأسها مجموعة صافولا من حيث رأس المال، وهي تعتبر من كبريات الشركات المهتمة بالمسؤولية الاجتماعية. ويحظى هذا القطاع بشيء من الدعم الحكومي كالمساعدات المالية والقروض طويلة الأجل من غير عوائد، وكذلك دعم الشركات الزراعية وتأسيسها.

الجدول (١٢) يعكس قيمة P.value التي = ٠,٦٣٣، وهي أكبر من قيمة (α=٠,٠٥)، وفي هذا دليل كاف لرفض الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع التجزئة المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية". فهناك (٩) شركات من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية لا تقدم

أي إفصاح عن برامجها الاجتماعية ونسبتها ٥٦,٢٥٪ من إجمالي الشركات المسجلة في القطاع.

الجدول (١٢)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع الزراعة والصناعات الغذائية.	٠,٨٨	١٥	-٠,٤٨٨	٠,٦٣٣

كما يظهر الجدول (١٣) أن قيمة p-value = ٠,٦٤٢، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وهذه النتيجة تقود إلى رفض الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (١٣)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٣١٣٠٠٠٠٠٠)	٨	٠,٧٥	١,٠٣٥	-٠,٤٧٥	١٤	٠,٦٤٢
منخفض (< ٣١٣٠٠٠٠٠٠)	٨	١,٠٠	١,٠٦٩			

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات:

يعتبر من أقدم القطاعات في المملكة بدءاً من إنشاء مديرية البرق والبريد والهاتف في عام ١٣٤٥هـ الموافق ١٩٢٦م، وانتهاء بوزارة معنية بالاتصالات وتقنية المعلومات. يتكون هذا القطاع من الشركات التي تعمل في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات، وهو يعتبر من القطاعات النشطة في السوق السعودي. واعتبر تقرير لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السوق السعودية أكبر أسواق

الاتصالات وتقنية المعلومات في منطقة الشرق الأوسط، من حيث القيمة الرأسمالية وحجم الإنفاق، ويستحوذ على نسبة تزيد على ٦٨٪ من حجم القطاع في أسواق الخليج، وباستثمارات رأسمالية تزيد على (١٢٥) مليار ريال في السنوات العشر السابقة (صحيفة الاقتصادية، ٢٠١٢م).

ومن خلال نتائج الجدول (١٤) نجد أن قيمة P.value = ٠,٠١٦، وهي أقل من قيمة (α = ٠,٠٥)، وفي هذا دليل كاف لقبول الفرضية التي مفادها: "تفصح جميع شركات قطاع التجزئة المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية". ويبلغ عدد الشركات التي تمارس الإفصاح الاجتماعي في هذا القطاع (٤) شركات بشكل واضح ومستقل، وهي تمثل نسبة ٨٠,٠٠٪، في حين هناك شركة واحدة من قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لا تقدم أي إفصاح عن برامجها الاجتماعية. وهذه الشركة (الشركة السعودية المتكاملة للاتصالات) صدر مؤخراً قرار بإلغاء الموافقة على الترخيص الممنوح لها وتصفيتها خلال ستة أشهر، وسوف تتجه الشركة للانقضاء لتحقق أحد شروط الانقضاء الواردة في المادة (١٥) من نظام الشركات، وهو استحالة تحقق الغرض الذي أسست من أجله الشركة. وعلى الرغم من أهمية هذا القرار كونه أول حالة في سوق المال السعودية كتصفية جبرية بقرار حكومي واعتباره سابقة تاريخية لم تحدث من قبل، فإنه في المقابل سيكون مؤلماً وضاراً بالمساهمين لما ستترتب عليه من خسائر جسيمة لهم.

الجدول (١٤)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	١,٦٠	٤	٤,٠٠	٠,٠١٦

ومن النتائج المبينة في الجدول (١٥) نجد أن قيمة p-value = ٠,٢٧٢

وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وبذلك تكون النتيجة لاختبار الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال" الرفض.

الجدول (١٥)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠)	٣	٢,٠٠	٠,٠٠٠	١,٣٤٢	٣	٠,٢٧٢
منخفض (< ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠)	٢	١,٠٠	١,٤١٤			

قطاع التأمين:

يعد من القطاعات الحديثة في السوق السعودي والأكبر من حيث عدد الشركات (٣٣ شركة)، وهو جزء مكمل للنظام المصرفي في المملكة[٨] يشرف على تنظيمه، إلى جانب قطاع المصارف والبنوك، مؤسسة النقد العربي السعودي[٩] من خلال إدارة تابعة لها، تسمى إدارة مراقبة التأمين، وهي معنية باللوائح والقوانين والأنظمة المنظمة للتأمين في السعودية والإشراف المباشر على أعمال شركات التأمين بكل أنواعه.

من خلال نتائج الجدول رقم (١٦) يلاحظ أن قيمة P.value = ٠,٠٥٤، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وهذا يقود إلى رفض الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن

(٨) يعد قطاع التأمين القطاع الثاني في الأهمية المالية بعد قطاع المصارف على مستوى الاقتصاد العالمي.

(٩) مؤسسة النقد العربي السعودي أو البنك المركزي أنشئت في ١٩٥٢م، وتعرف أيضاً باسم ساما (SAMA) اختصاراً لـ (Saudi Arabian Monetary Agency).

برامجها للمسؤولية الاجتماعية"؛ حيث نجد (٤) شركات من أصل (٣٣) شركة فقط تفصح عن برامجها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل، وهي تمثل نسبة ١٢,٠٠٪ فقط من إجمالي الشركات المسجلة في القطاع؛ أي أن هناك (٢٩) شركة من قطاع التأمين لا تقدم أي إفصاح عن برامجها الاجتماعية، بنسبة بلغت ٨٨,٠٠٪. والتفسير الممكن لهذه النتيجة هو تتابع إدراج جزء كبير من شركات هذا القطاع (برؤوس أموال صغيرة نسبياً) خلال السنوات القليلة الماضية قبل بدء التشغيل الفعلي.

الجدول (١٦)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع التأمين.	٠,٢٤	٣٢	١,١٠١	٠,٠٥٤

ويبين الجدول (١٧) أن قيمة p-value = ٠,٨٨٧، وهي أكبر من قيمة (α=٠,٠٥)، وبذلك تكون النتيجة لاختبار الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال" الرفض.

الجدول (١٧)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (٢٠٠٠٠٠٠٠٠ <)	٢٣	٠,٢٦	٠,٦٨٩	٠,١٤٤	٣٠	٠,٨٨٧
منخفض (٢٠٠٠٠٠٠٠٠ >)	٩	٠,٢٢	٠,٦٦٧			

قطاع شركات الاستثمار المتعدد:

تتنوع نشاطات هذا القطاع من تنفيذ مشاريع المياه واستصلاح الأراضي إلى نقل التقنية المتقدمة، فمشاريع البنية التحتية و إقامة الاستثمار وتملكه وإدارته. يبلغ عدد الشركات المسجلة ضمن هذا القطاع (٧) شركات، تصدرتها "المملكة القابضة " التي تعد من أكبر الشركات في المملكة من حيث النشاط الاقتصادي والاستثمار والتبادل التجاري.

وبحسب النتائج الإحصائية في الجدول (١٨) نجد أن قيمة P.value = ٠,٣٥٦، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وهذا يقود إلى رفض الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع شركات الاستثمار المتعدد المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية"؛ حيث نجد أن شركة واحدة فقط من شركات القطاع تفصح عما تقوم به على المستوى الاجتماعي بشكل واضح ومستقل، وهي تمثل نسبة ١٤,٠٠٪ فقط.

الجدول (١٨)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع شركات الاستثمار المتعدد.	٠,٢٩	٦	١,٠٠	٠,٣٥٦

ومن النتائج المبينة في الجدول (١٩) نجد أن قيمة p-value = ٠,٤٣٧، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، ومن ثم ترفض الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (١٩)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٤٩٠٠٠٠٠٠٠)	٤	٠,٥٠	١,٠٠٠	٠,٨٤٥	٥	٠,٤٣٧
منخفض (< ٤٩٠٠٠٠٠٠٠)	٣	٠,٠٠	٠,٠٠٠			

قطاع الاستثمار الصناعي:

يضم هذا القطاع (١٣) شركة تعمل في عدة صناعات، من بينها صناعة الورق والمستلزمات الزجاجية، المنتجات الكيميائية، والتكييف، وصناعات الدواء، والتعدين. تتصدر شركات هذا القطاع من حيث القيمة السوقية معادن، التي بلغت قيمتها السوقية نحو (٢٤) مليار ريال، وفي المركز الثاني الدوائية بقيمة سوقية تجاوزت (٢,٩٣) مليار.

يعكس الجدول (٢٠) قيمة P.value = ٠,٠٠١، وهي أقل من قيمة (α=٠,٠٥)، وهذه النتيجة تؤدي إلى قبول الفرضية الخاصة بهذا القطاع، القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع الاستثمار الصناعي المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية". فنجد أن (٨) شركات تفصح عن برامجها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل، وهي تمثل نسبة ٥٧,٠٠٪.

الجدول (٢٠)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاستثمار الصناعي.	١,١٤	١٤	٤,١٦٣	٠,٠٠١

وفي الجدول (٢١) نجد قيمة p-value = ١,٠٠، وهي أكبر من قيمة (α=٠,٠٥)، ومن ثم يتم رفض الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (٢١)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٣٢٥٠٠٠٠٠٠)	٧	١,١٤	١,٠٦٩	٠,٠٠٠	١٢	١,٠٠
منخفض (< ٣٢٥٠٠٠٠٠٠)	٧	١,١٤	١,٠٦٩			

قطاع التشييد والبناء:

يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الإسمنت من حيث الأهمية في تطوير مشروعات الإعمار ومشروعات البنى التحتية في الاقتصاد السعودي، وهو مختلف عن غيره من القطاعات لعدم وجود مرجعية رسمية له، أسوة ببقية القطاعات الأخرى التي لها وزارات متخصصة أو هيئات مستقلة، كالتجارة والصناعة والزراعة، والتمويل والمالية وغيرها.

يظهر من الجدول (٢٢) أن قيمة P.value = ٠,٠٨٢ أكبر من قيمة (α=٠,٠٥)؛ الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية الخاصة بهذا القطاع، القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع التشييد والبناء المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية". وهذا هو القطاع الوحيد الذي يجمع بين الحالات الثلاث من حيث الإفصاح بشكل واضح ومستقل والإفصاح في ثنيا التقرير وعدم الإفصاح الكلي؛ حيث نجد أن (٣) شركات فقط تقوم بالإفصاح عن برامجها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل، ونسبتها ٢٠,٠٠٪. و (٣) شركات أخرى تفصح عن برامجها الاجتماعية في ثنايا تقريرها،

ونسبتها ٢٠,٠٠٪. في حين هناك (٩) شركات من القطاع لا تقدم أي إفصاح عن برامجها الاجتماعية، ونسبتها ٦٠,٠٠٪.

الجدول (٢٢)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع التشييد والبناء.	٠,٦٠	١٥	-١,٨٧١	٠,٠٨٢

وفي الجدول (٢٣) نجد أن قيمة p-value = ٠,١٩٦، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، ومن ثم فإنه يتم رفض الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (٢٣)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٤٠٠٠٠٠٠٠٠)	١٠	٠,٨٠	٠,٩١٩	١,٣٦٣	١٣	٠,١٩٦
منخفض (< ٤٠٠٠٠٠٠٠٠)	٥	٠,٢٠	٠,٤٤٧			

قطاع التطوير العقاري:

يضم هذا القطاع (٨) شركات، وتعنى في الدرجة الأولى بتملك الأراضي، وبناء وإدارة العقارات، وأعمال المقاولات المعمارية والكهربائية، والصيانة، والتشغيل، والنشاطات الزراعية والصناعية والتعدينية. ثلاث من هذه الشركات تقوم بشكل خاص على مشاريع عملاقة في مناطق الحرمين الشريفين، والأماكن المقدسة، وهي شركات: مكة للتعمير، طيبة القابضة، جبل عمر. وفي مجال

التطوير العقاري على مستوى أكبر ومتخصص، مثل المدن الاقتصادية والبنى التحتية، برزت كل من إعمار المدينة، مدينة المعرفة، وعلى مستوى أصغر سكني وتجاري دار الأركان.

يظهر من الجدول (٢٤) أن قيمة P.value = ٠,٠٣٣، وهي أقل من قيمة (α=٠,٠٥)، واستناداً إلى هذه النتيجة تقبل الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع التطوير العقاري المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية"؛ حيث إن (٥) شركات من شركات القطاع تفصح عن برامجها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل، وهي تمثل نسبة ٦٣,٠٠٪.

الجدول (٢٤)
نتائج اختبار (ت)

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	(Sig.) p-value
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع التطوير العقاري.	١,٠٠	٧	٢,٦٤٦	٠,٠٣٣

كما يبين الجدول (٢٥) أن قيمة p-value = ١,٠٠، وهي أكبر من قيمة (α=٠,٠٥)، ومن ثم يتم رفض الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال".

الجدول (٢٥)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ٢٥٢٠٥٨٠٠٠٠)	٤	١,٠٠	١,١٥٥	٠,٠٠٠	٦	١,٠٠
منخفض (< ٢٥٢٠٥٨٠٠٠٠)	٤	١,٠٠	١,١٥٥			

قطاع النقل:

يتكون هذا القطاع من الشركات التي تعمل في مجال النقل البحري والبري ونقل الركاب وتأجير السيارات، وعددها (٤) شركات(١٠)، وتؤدي دوراً رئيسياً في نجاح خطط التنمية في البلاد، بنقلها للمستلزمات الصناعية والإنشائية والزراعية والبترولية والمعدات التي يتطلبها إنشاء المصانع والسدود وأعمال الحفر والتنقيب والزراعة وغيرها، وهي من القطاعات الحيوية المنتجة للوظائف كالبنوك والتأمين والاتصالات والإسمنت.

وبحسب النتيجة المبينة في الجدول (٢٦) فإن المتوسط الحسابي المرجح = (٢,٠٠)؛ أي أن جميع الشركات المسجلة ضمن مؤشر هذا القطاع تقوم بالإفصاح عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية بنسبة ١٠٠,٠٠٪، وهذا يقودنا لقبول الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع النقل المدرجة في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية".

الجدول (٢٦)

المتوسط الحسابي المرجح

المحور	المتوسط المرجح
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع النقل.	٢,٠٠

قطاع الإعلام والنشر:

يتكون قطاع الإعلام والنشر من (٣) شركات، تعمل في مجال الطباعة والعلاقات العامة والإعلان، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الدورية التي تتأثر بالتغيرات الاقتصادية ومراحلها ومستوى الأداء الاقتصادي.

كما تشير النتيجة المبينة في الجدول (٢٧) إلى أن المتوسط الحسابي

(١٠) المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية لا تدخل ضمن هذا القطاع؛ فهي مملوكة بالكامل من قبل الدولة.

المرجح = (٢,٠٠)، وهذا يدل على أن جميع الشركات المسجلة ضمن مؤشر هذا القطاع تقوم بالإفصاح عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية بنسبة ١٠٠,٠٠ في المائة. واستناداً إلى هذه النتيجة تقبل الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع الإعلام والنشر في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية".

الجدول (٢٧)
المتوسط الحسابي المرجح

المحور	المتوسط المرجح
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإعلام والنشر.	٢,٠٠

قطاع الفنادق والسياحة:

يتكون قطاع الفنادق والسياحة من (٣) شركات تعمل في إنشاء وتملك وإدارة الفنادق والمطاعم والاستراحات والشواطئ على اختلاف أنواعها. ويتوقع أن يزداد نمو هذا القطاع في السنوات القادمة، خاصة أن هناك زيادة في نسبة الاستثمارات الموجهة في قطاع الفنادق والاهتمام بجوانب الجذب السياحي.

وعلى العكس من القطاعين السابقين يبين الجدول (٢٨) أن المتوسط الحسابي المرجح = (٠,٠٠)؛ أي أن جميع شركات القطاع لا تقوم بالإفصاح عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية بنسبة ٠,٠٠ في المائة. لذلك يتم رفض الفرضية القائلة: "تفصح معظم شركات قطاع الإعلام والنشر في سوق الأسهم السعودية عن برامجها للمسؤولية الاجتماعية". وهذا القطاع هو الوحيد بين قطاعات السوق الذي لا تقدم أي من شركاته أي نوع من الإفصاح عن برامجه وأنشطته المجتمعية؛ مما يعني عدم تبنيها أي نوع من البرامج الاجتماعية.

الجدول (٢٨)
المتوسط الحسابي المرجح

المحور	المتوسط المرجح
الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع الفنادق والسياحة.	٠,٠٠

تحليل قطاعات السوق:

في العرض السابق تم إجراء التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج لكل قطاع من قطاعات السوق على حدة؛ للتحقق من مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي ومدى وجود علاقة بين حجم رأس مال الشركة ودرجة الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية.

وفي هذا الجزء يتم التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاعات مجتمعة وفقاً لرأس المال. وبحساب الوسيط لرؤوس أموال القطاعات مجتمعة، وجد أن قيمة الوسيط = ١٢٠٦٠٠٠٠٠٠، واعتبر أن هذه القيمة هي نقطة قطع لرأس المال، وعلى أساسها تم تكوين مجموعتين للإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال. واستخدم الباحث اختبار (Independent-Samples T Test) عند مستوى معنوية α = ٠,٠٥ لحساب الفروق بين المجموعتين.

وبملاحظة النتائج في الجدول (٢٩) نجد أن قيمة p-value = ٠,١٨٨، وهي أكبر من قيمة (α = ٠,٠٥)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لرأس المال؛ بمعنى أن الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاعات مجتمعة لا يكون بسبب ارتفاع رأس المال أو انخفاضه. ومن ثم فإن هذه النتيجة تؤيد صحة النتائج السابقة حول عدم وجود علاقة بين حجم رأس مال الشركة وتبنيها برامج لخدمة المجتمع، وبناء عليه يتم رفض الفرضية القائلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاعات مجتمعة تعزى لمتغير رأس المال".

الجدول (٢٩)
نتائج اختبار "ت"

رأس المال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	(Sig.) p-value
مرتفع (> ١٢٠٦٠٠٠٠٠٠)	٨	١,٣٨	٠,٧٤٤	١,٣٩٠	١٣	٠,١٨٨
منخفض (< ١٢٠٦٠٠٠٠٠٠)	٧	٠,٨٦	٠,٦٩٠			

وبهذه النتيجة يكون قد تم تحديد الشركات التي تخصص مساحة أو جزءاً من تقاريرها السنوية للحديث عن مشاركاتها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل، كما هو مبين في الملحق (١). كما تم الوصول إلى الشركات التي تقوم بالإفصاح عن برامجها الاجتماعية بشكل عرضي؛ أي دون تخصيص مساحة في التقرير للحديث عما تقوم به من برامج وأنشطة لخدمة المجتمع (الملحق ٢). وأظهر التحليل الشركات التي لم تقدم أي إفصاح محاسبي في تقاريرها السنوية بأي شكل كان (الملحق ٣). وفي الختام تم ترتيب قطاعات السوق بحسب درجة إفصاحها الاجتماعي على نحو ما هو مبين في الملحق (٤).

خاتمة البحث والتوصيات

خاتمة البحث:

١ – أظهر البحث أن عدد الشركات التي تفصح عن برامجها الاجتماعية بلغ (٧٣) من أصل (١٥٨) شركة مساهمة عامة مدرجة في السوق المالية السعودية، وبنسبة بلغت ٤٦٪. منها (٧٠) شركة تفصح عن برامجها بشكل واضح ومستقل، بنسبة بلغت ٤٤٪. في حين بلغ عدد الشركات التي تفصح عن برامجها الاجتماعية بشكل عرضي (٣) شركات، بنسبة بلغت ٢٪ فقط. وبهذه النتيجة نخلص إلى أن المسؤولية الاجتماعية ما زالت غائبة لدى كثير من الشركات المساهمة العامة السعودية؛ حيث بلغ

عدد الشركات التي لا تفصح عن برامجها وأنشطتها الاجتماعية (٨٥) من أصل (١٥٨) شركة في السوق السعودية، وهي تمثل ما نسبته ٥٤٪ من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يقود إلى الاعتقاد بعدم تبنيها أي برامج وأنشطة مجتمعية.

٢ – تصدرت قطاعات الطاقة والمرافق الخدمية، الإعلام والنشر، النقل، والاتصالات وتقنية المعلومات بعد شطب شركة المتكاملة القائمة من حيث مساهمتها الاجتماعية حيث كانت نسبة إفصاحها ١٠٠٪، ويأتي في آخر القائمة قطاع الفنادق والسياحة؛ إذ بلغت نسبة إفصاحه ٠,٠٠ في المائة، وهذا يعني عدم قيام أي شركة من شركات هذا القطاع بأي إفصاح محاسبي عن برامجها الاجتماعية.

٣ – أظهرت الدراسة عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم رأس المال في مستوى الإفصاح الاجتماعي للشركات.

التوصيات:

١ – إنشاء كيان أو جهة ذات شخصية اعتبارية تتولى تنظيم ومراقبة المساهمات الاجتماعية للشركات والمؤسسات ونقل المسؤولية الاجتماعية من مرحلة الاجتهاد إلى مرحلة العمل المؤسسي المنظم المبني على الدراسة والتخطيط.

٢ – دفع الشركات إلى المزيد من الاهتمام بإشباع حاجات المجتمع والمحافظة على رضاه باعتباره المنطلق الأساسي لجميع الأنشطة التي تقوم بها.

٣ – حث الشركات على توفير عنصري الشفافية والإفصاح في التقارير المالية عن برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

٤ – التنسيق مع المؤسسات التعليمية والأكاديمية لإدراج مناهج للمسؤولية الاجتماعية والأخلاق الإدارية ضمن مقرراتها بالمملكة.

٥ – تأهيل وتدريب وتطوير أداء العاملين بالقطاع الخاص على ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
٦ – إصدار مجلة علمية متخصصة في المسؤولية الاجتماعية.
٧ – العمل على الاستفادة من الخبرات المحلية والإقليمية والعالمية وتجارب الدول المتقدمة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتنظيمها بشكل يؤدي إلى ترشيد وتصويب لأدوار شركات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية.

أبحاث مستقبلية:

يعتبر الموضوع الحالي من الموضوعات المتشعبة التي يصعب تغطية جميع جوانبه في بحث واحد؛ لذلك يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول موضوع البحث ودراسة معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في المملكة؛ حيث إن ما يزيد على ٥٠٪ من هذه الشركات لا تقدم أي إفصاح محاسبي عن برامجها الاجتماعية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أيزو – المنظمة العالمية للتقييس – ٢٦٠٠٠. (٢٠١٠م). المواصفة القياسية الدولية: دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية.
- القحطاني، الجوهرة. (١٩٩٦م). دراسة تطبيقية للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك عبدالعزيز. كلية الاقتصاد والإدارة. قسم المحاسبة، جدة. المملكة العربية السعودية.
- التركستاني، حبيب الله محمد رحيم. (١٩٩٥م). مدى تطبيق الإدارة في القطاع الخاص لنشاط المسؤولية الاجتماعية. المجلة العربية للإدارة. ١٧: (١).
- العناتي، رضوان محمد. (٢٠٠٩م). محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الأردنية. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السابع. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الزرقاء. الأردن.
- السوق المالية السعودية (تداول) www.tadawul.com.sa.
- السحيباني، صالح. (٢٠٠٩م). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص فى التنمية: تقييم استشراف". بيروت. لبنان.
- صحيفة الاقتصادية. (٢٠١٢م). قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يحقق إيرادات بـ ٦٦ مليار ريال، الأحد ٠٧ ذو القعدة ١٤٣٣ هـ. الموافق ٢٣ سبتمبر ٢٠١٢ (٦٩٢٢).
- صحيفة الاقتصادية. (٢٠١٣م). مالية الشورى تطالب بضمان حقوق المساهمين في المتعثرة، أسواق المال، الجمعة ١٤ رجب ١٤٣٤ هـ. الموافق ٢٤ مايو ٢٠١٣، (٧١٦٥).

- الغالبي، طاهر محسن. العامري، صالح محسن. (٢٠٠٥م). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية). مجلة العلوم الإنسانية. (٣٦). عمان. الأردن.
- الغامدي، عبدالله جمعان. (٢٠٠م). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة. ٢٣: (١): ١٧٧-٢٦٦.
- الحارثي، عسكر. (٢٠٠٩م). تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية". الملتقى العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال تجارب عربية وأجنبية المنعقد في الشارقة في الفترة من ١٣-١٥/ابريل.
- القرني، أحمد عبدالقادر. (٢٠١٠م). مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقا لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات: دراسة ميدانية مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة. ٢٤ (٢): ١١١-١٥٦.
- مجلس المسؤولية الاجتماعية. (٢٠١٠م). دراسة واقع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بمدينة الرياض. سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات. مركز مراس للاستشارات الإدارية.
- التويجري، محمد إبراهيم. (١٩٨٨م). المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للإدارة. ١٢: (٤). ص ٢١.
- عبدالرزاق، محمد سعيد. الهنداوي، رياض محمد. (٢٠١١م). مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. ٧: (٢).

- الزهراني، ناصر عوض. (٢٠١٠م). المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية: تأصيل المفهوم. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية. ١٨: (٢): ١٢٩-١٨٠.
- أنور، نورا محمد عماد الدين. (٢٠١٠م). المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة العالمية: دراسة تطبيقية. مقدمة إلى مركز المديرين المصرية. مسابقة الأبحاث السنوية.
- هيئة السوق المالية <http://www.cma.org.sa>.
- جربوع، يوسف. (٢٠٠٧م). مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية. ١٥: (١).

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Aribi, Z. A. (2010). Corporate social responsibility Disclosure A comparison between Islamic and conventional financial institutions, Journal of Financial Reporting and Accounting. Vol. 8 No. 2, 2010. pp. 72-91.
- Carrol, Archie B. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholder. " Business Horizons. July - August.
- Carroll, Archie B. (1999). Corporate Social Responsibility evolution of a definitional construct. Business and Society; Sep 1999; 38, 3. ProQuest Central pg. 268
- Commitment. " Academy of Management Journal. Vol. 20.
- Dijken, F. V. (2007). Corporate social responsibility: market regulation and the evidence. Managerial Law. Vol. 49 No. 4.
- Freeman, I. & Hasnaoui, A. (2011). The Meaning of Corporate Social Responsibility: The Vision of Four Nations, Journal of Business Ethics. (2011) 100:419-443 _
- Holmes, Sundra I. (1985). Corporate Social; Performance and Present Areas of Commitment. " Academy of Management Journal.

Vol. 20.
< http://www.iso.org/iso/home/standards/iso26000.htm >

- Lee, M. Y., Fairhurst, A. & Wesley, S. (2009). Corporate Social Responsibility: A Review of the Top 100 US Retailers, Corporate Reputation Review. Vol. 12. No. 2. pp. 140-158.
- Oeyono, J., Samy, M. and Bampton, R. (2011). An examination of corporate social responsibility and financial performance A study of the top 50 Indonesian listed corporations. Journal of Global Responsibility. Vol. 2 No. 1. pp. 100-112.

ملاحق البحث

الملحق (١)

الشركات التي تقوم بالإفصاح عن برامجها الاجتماعية بشكل واضح ومستقل

القطاع	العدد	النسبة ٪
المصارف والخدمات المالية	٩	٨١,٨٠
البتروكيماويات	٩	٦٤,٠٠
الإسمنت	٨	٦٦,٧٠
التجزئة	٣	٣٠,٠٠
الطاقة والمرافق الخدمية	٢	١٠٠,٠٠
الزراعة والصناعات الغذائية	٧	٤٣,٧٥
الاتصالات وتقنية المعلومات	٤	٨٠,٠٠
التأمين	٤	١٢,٠٠
شركات الاستثمار المتعدد	١	١٤,٠٠
الاستثمار الصناعي	٨	٥٧,٠٠
التشييد والبناء	٣	٢٠,٠٠
التطوير العقاري	٥	٦٣,٠٠
النقل	٤	١٠٠,٠
الإعلام والنشر	٣	١٠٠,٠٠
الفنادق والسياحة	ـــ	٠,٠٠

الملحق (٢)

الشركات التي تقوم بالإفصاح عن برامجها الاجتماعية في ثنايا التقرير

القطاع	العدد	النسبة ٪
المصارف والخدمات المالية	ـــ	٠,٠٠
البتروكيماويات	ـــ	٠,٠٠
الإسمنت	ـــ	٠,٠٠
التجزئة	ـــ	٠,٠٠
الطاقة والمرافق الخدمية	ـــ	٠,٠٠
الزراعة والصناعات الغذائية	ـــ	٠,٠٠
الاتصالات وتقنية المعلومات	ـــ	٠,٠٠
التأمين	ـــ	٠,٠٠
شركات الاستثمار المتعدد	ـــ	٠,٠٠
الاستثمار الصناعي	ـــ	٠,٠٠
التشييد والبناء	٣	٢٠,٠٠
التطوير العقاري	ـــ	٠,٠٠
النقل	ـــ	٠,٠٠
الإعلام والنشر	ـــ	٠,٠٠
الفنادق والسياحة	ـــ	٠,٠٠

الملحق (٣)
الشركات التي لا تقوم بالإفصاح عن برامجها الاجتماعية

القطاع	العدد	النسبة ٪
المصارف والخدمات المالية	٢	١٨,٢٠
البتروكيماويات	٥	٣٦,٠٠
الإسمنت	٤	٣٣,٣٠
التجزئة	٧	٧٠,٠٠
الطاقة والمرافق الخدمية	ـــ	٠,٠٠
الزراعة والصناعات الغذائية	٩	٥٦,٢٥
الاتصالات وتقنية المعلومات	١	٢٠,٠٠
التأمين	٢٩	٨٨,٠٠
شركات الاستثمار المتعدد	٦	٨٦,٠٠
الاستثمار الصناعي	٦	٤٣,٠٠
التشييد والبناء	٩	٦٠,٠٠
التطوير العقاري	٣	٣٧,٠٠
النقل	ـــ	٠,٠٠
الإعلام والنشر	ـــ	٠,٠٠
الفنادق والسياحة	٣	١٠٠,٠٠

الملحق (٤)

ترتيب القطاعات بحسب درجة إفصاحها

القطاع	العدد	المتوسط	نسبة الإفصاح	ترتيب القطاعات بحسب درجة إفصاحها
المصارف والخدمات المالية	١١	١,٦٤	٨٢,٠٠	٤
البتروكيماويات	١٤	١,٢٩	٦٤,٥٠	٧
الإسمنت	١٢	١,٣٣	٦٦,٥٠	٦
التجزئة	١٠	٠,٦٠	٣٠,٠٠	١٠
الطاقة والمرافق الخدمية	٢	٢,٠٠	١٠٠,٠٠	١
الزراعة والصناعات الغذائية	١٦	٠,٨٨	٤٤,٠٠	١٢
الاتصالات وتقنية المعلومات	٥	١,٦٠	٨٠,٠٠	٥
التأمين	٣٣	٠,٢٤	١٢,٠٠	١٤
شركات الاستثمار المتعدد	٧	٠,٢٩	١٤,٥٠	١٣
الاستثمار الصناعي	١٤	١,١٤	٥٧,٠٠	٨
التشييد والبناء	١٥	٠,٦٠	٣٠,٠٠	١١
التطوير العقاري	٨	١,٠٠	٥٠,٠٠	٩
النقل	٤	٢,٠٠	١٠٠,٠	٣
الإعلام والنشر	٣	٢,٠٠	١٠٠,٠٠	٢
الفنادق والسياحة	٣	٠,٠٠	٠,٠٠	١٥